كتاب عباس الثاني

نشر لورد كرومر في اوائل هذا العام كتاباً صغيراً سمّاهُ عباس الثاني ذكر فيهِ بعض الحوادث التي حدثت في عهد الخديوي السابق ممّا لهُ علاقة بالسياسة الانكليزية في هذا القطر والاحزاب الانكليزية في انكلترا. وقد صرّح ان غرضهُ منهُ انما هو تأييد ما تعتقدهُ الامّة الانكليزية من ان خلع الخديوي عباس امرٌ واجب سياسيًّا وهو ايضاً في مصلحة المصريين واتخاذ حوادثهِ عبرةً لساسة الانكليز الذين يقسم لهم ان يساعدوا الامم الشرقية في ادارة شؤونها

فالكتاب للانكليز خاصّة . ويظهر لنا من عبارتهِ كأن لورد كرومر لم ينظر فيهِ الاَّ اليهم ولو عرف انهُ سيترجم الى العربيّة وينشر فيها لصاغ بعض عباراتهِ على اسلوب آخر على ما نظن ولو لم يغيّر شيئاً من موادّها

ولم يقتصر على ذكر الحوادث التي اراد ذكرها كادلّة على ان الحكومة الانكليزية احسنت صنعاً في ما فعلتهُ من خلع الخديوي وعلى صحّة السياسة التي جرى عليها بعض زعماء الاحزاب الانكليزية وخطإ السياسة التي جرى عليها غيرهم وضرر الدسائس الاجنبية بل قدّم لهُ مقدمة بليغة اجمل فيها الكلام على حال مصر في الحاضر والمستقبل فرأينا ان نلخصها ثم نردفها بذكر الحوادث التي اشار اليها في فصول الكتاب ونشفع ذلك كلهُ بما نعرفهُ عن هذه الحوادث ممّا هو مسطور في المقطم او ممّا لا تزال الذاكرة تعيهِ ولو لم يرَ من الحكمة ذكرهُ في حينهِ

المقدمة

قال لورد كرومر في مقدمة كتابهِ ان كتابهُ الاول المسمّى مصر الحديثة Modern Egypt الذي نشر سنة ١٩٠٨ يصل في تاريخهِ من حيث الاصلاح الذي تمّ في مصر والسودان الى سنة ١٩٠٧ ولكنهُ يقف في حوادثهِ السياسية عند وفاة الخديوي الاسبق توفيق باشا في ٧ يناير سنة ١٨٩٢ . وانهُ كان قد كتب الحوادث السياسية التي حدثت بعد ذلك في عهد الخديوي السابق ولكنهُ لم يستحسن نشرها حينئذٍ لاسباب لا تخفى على اللبيب اما الآن وقد زالت هذه الاسباب بانضمام الخديوي الى اعداء انكلترا اعتقاداً منهُ على ما يُرجَّح ان الفوز سيكون لهم فلم يبقَ ما يمنع نشر هذه الحوادث لاسيما وانها تؤيد ما يعتقدهُ الجمهور في بلاد الانكليز من ان خلع الحكومة الانكليزية لهُ عمل سياسي عادل وهو ايضاً في مصلحة المصريين

ولما كانت الحوادث المشار اليها تنتهي سنة ١٩٠٧ فقد خص لورد كرومر في هذه المقدمة الحوادث التي تلتها في عهد السر الدن غورست وعهد لورد كتشنر الى تنصيب صاحب

المعظمة السلطان حسين كامل على عرش السلطنة المصرية فقال ما خلاصتهُ ان صديقي الكريم السر الدن غورست الذي لهُ في نفسي المنزلة العليا من الاكرام والاحترام خلفني في زمن كثير المصاعب في المنصب الذي تولينهُ اربعاً وعشرين سنة . وكان ظاهر الامر ان الحزب الوطني في مصر شأنًا سياسيًّا حينئذٍ مع انهُ لا يمثل رأي المصريين ومصالحهم الحقيقية وليس لهُ اقل اهميَّة . وجاءت وزارة الاحرار باكثرية كبيرة في مجلس النواب وذاعت في البلاد الانكليزية آراء المتطرفين منهم واكثرها وهمي ولو كانت ترمي الى غايات حميدة وفي جملتها وجوب الاسراع في نقل النظامات الدستورية الغربية الى البلاد الشرقية وحدثت امور كثيرة دعت الى تجربة ذلك في مصر وقام بعض الساسة الذين بنوا احكامهم على زيارة قصيرة زاروها للقطر المصري وبعض اصحاب الجرائد الانكليزية ونادوا بان نظام الادارة في مصر يجب تغييرهُ حتى يصير حرًّا وبان التعليم فيها لم يعطَ حقهُ من الاهتمام والشعب المصري يجب ان يعطى قسمًا فعليًّا من ادارة بلادهِ . وزد على ذلك ان حادثة دنشواي المشومة التي انتهت بعقاب جماعة من الذين حُكم عليهم حكمًا صارمًا ولو كان عادلاً استخدمها اضداد النظام الحاضر دليلاً على سوء الادارة المصرية . ثم ان الحوادث التي حدثت في تركيا وايران اثارت عوامل الامل والغيرة في نفوس الاحرار من الانكليز وظهر كأن الشرق استيقظ فجأة من سباتهِ وان عادات الشرقيين واخلاقهم قد تغيَّرت فجأة تغيراً اساسيًّا وان حكومتي تركيا وايران صارتا دستوريتين فعلاً فهل يحسن بانكلترا الحرة ان تحرم مصر وسكانها من نِعَم الدستور التي تمتعت بها تركيا وايران

ولقد كنت اعلم ان القطر المصري دخل عصراً جديداً بعد ما تحرَّرت حكومتهُ من قيود الضيق المالي التي كانت ترسف بها في السنوات الاولى من الاحتلال وخلص من المشاكل السياسيَّة بعد الاتفاق مع فرنسا سنة ١٩٠٤ ! وانهُ لا بدَّ من حدوث شيء من التغيير فيهِ بعد خروجي منهُ وقد اشرت الى ذلك في خطبة الوداع التي القيتها في مصر في ٤ مايو سنة ١٩٠٧ اذ قلت « ان الاختلاف بيني وبين منتقدي سياستي من الانكليز ليس في الكيف بل في الكم فهم يطلبون منا ان نعدو عدواً سريعًا وانا أرى ان السير خببًا اصلح لمصلحة البلاد فان هذا السير هو الذي افادنا في الماضي ويجب ان نستمر عليهِ فلا نبطئ فيهِ ولا نسرع لاني مقتنع اننا اذا اسرعنا كثيراً فجواد مصر يكبو ويكسر ركبتيهِ »

وقد بذل السر الدن غورست جهدهُ في اجراء على الخطة التي ان لم تكن وزارة الخارجية الانكليزية قد خطَّتها لهُ فاحوال الوقت اضطرتهُ اليها . ولم يُحدِث تغييراً كبيراً في

شيء ولكن ليس من الصعب ان يُبالَغ في اهمية كل تغيير مهما كان طفيفاً . والاسلوب الذي تدار به دفة الحكومة في بلاد مثل مصر اهم من نظام الادارة نفسه . فبثّت في الادارة روح جديدة ودعي الخديوي للاشتراك في حكومة بلاده وشجّع على ذلك واطلقت يده في بعض الشؤون الخصوصية التي هو ميّال اليها اكثر مما كانت مطلقة قبلاً . وقلّل النفوذ البريطاني حتى صار على اقله وجُعل النظار وكبار الموظفين بحيث يشعرون انهم احرار ليفعلوا ما يريدون على مسؤوليتهم حسبما ترشدهم عقولهم . ولقد كانت هذه التجربة لازمة لكي يرى جمهور المصريين والذين يشدون ازرهم من البريطانيين ان الانتقال الفجائي من السلطة المقيدة الى السلطة المطلقة يوقع خللاً كبيراً في ادارة دفة الحكومة فان الاهتمام باشراك الخديوي في حكومة بلاده اهتمام حسن مشكور ولكن الوصول الى الغاية المنشودة ليس بالامر السهل ولا هو خالٍ من المضار لانهُ احيا بعض العيوب التي كانت قد زالت كالمتاجرة العلنية بالرتب والياشين واستلزام الانجاف بحقوق بعض الناس . ولقد تحققتُ من الكلام مع السر الدن غورست قبيل وفاته ان اتفاقهُ مع الخديوي كان على وشك الزوال . ولكن الانصاف يقضي عليَّ ان اقول ان الخديوي اعترف بجميل السر الدن غورست هذا وابدى شكرهُ لهُ علانيةً فانهُ لما بلغهُ انهُ أُصيب بمرض لا يرجى شفاؤهُ انى بلاد الانكليز متخيلاً لكي يعودهُ ويظهر لهُ توجعهُ لمصابه وهذا اشرف الاعمال التي يلتفي انهُ عملها وهو يكفر عن كثير مما يلام عليه

لكن التجربة المشار اليها آنفاً لم تفد الفائدة المقصودة بل تأخرت بها البلاد بدلاً من ان تتقدَّم كما اتضح لكل من له اطلاع على الشؤون المصرية . وثبت حينئذٍ ان لا بدَّ من العود الى تشديد المراقبة وان جمهور السكان راغب في ذلك سواء كانوا اجانب او وطنيين . فزال شان الصحافيين الذين يدَّعون الوطنية وهم براء منها وبقي الوطنيون الحقيقيون الذين يغارون على وطنهم . وذهب لورد كتشنر الى مصر بعد وفاة السر الدن غورست فحقق آمال الذين اختاروهُ لهذا المنصب فانهُ اكتسب ثقة جميع العناصر المصرية حالاً بما ابداهُ من العزم والحزم . ومن المحتمل انهُ لو تقدَّم ذهابهُ الى مصر ثلاث سنوات حينما كان اعتقاد الانكليز بالحكم الدستوري الشرقي لم يزل متيناً لما نجح هذا النجاح . ولا تدعو الحال في القريب العاجل الى تغيير كبير في شكل الحكومة المصرية ولكن المرجح انهُ سيغير في المستقبل ولاسيما حينما تلغى الامتيازات الاجنبية . ولا ضرر من هذا التغيير اذا جاء رويداً رويداً وتولاهُ الذين يعرفون احوال البلاد بالفعل ولكن التغيير الفجائي التام يضر في المستقبل القريب كما اضرَّ في الماضي لان البلاد لا تكون مستعدة له الاستعداد الكافي

واني التفت الآن الى الحاضر والمستقبل القريب فان حالة مصر السياسية قد تقررت الآن بعد ان بقيت معلَّقة ثلاثاً وثلاثين سنة فصارت البلاد جزءاً من الامبراطورية البريطانية . ولم يكن في الامكان ان يوجد حلٌّ غير هذا . وستأول الحال الى تسهيل مهمة بريطانيا في العمل بالسياسة الحرَّة المعقولة التي تعامل بها البلدان التابعة لها . وفصمت الروابط التي كانت تربط القطر المصري بالحكومة العثمانية ولم يكن لهُ منها اقل فائدة . واختير لعرش مصر امير ممتاز من بيت محمد علي امير تشرفتُ بمعرفته وصداقته سنين كثيرة وانا واثق انهُ جامع لكل الفضائل والمزايا اللازمة لمن يرقى الى هذا العرش

ولا شبهة ان ضم البلاد اسهل علينا من حمايتها ولكن الحكومة الانكليزية اصابت في تفضيلها الحماية على الضم المطلق لان الحماية تبقي حاكم البلاد منها . نعم ان بيت محمد علي ليس مصريًّا ولكن قد تملَّقت بآمال المصريين وزد على ذلك ان المسلمين يسرون بان يكون سلطانهم منهم

اما البحث المستفيض في ما يجب ان يُعمَل على اثر هذا التغيير السياسي في حالة البلاد فلا يمكن الاخذ فيهِ قبل انتهاء هذه الحرب ولذلك احصر كلامي في امرين هامين وهما الامتيازات والضرائب

فالامتيازات يجب ان تلغى حتماً وفي البلاغ الذي قدمهُ نائب الملك في ١٩ دسمبر الماضي الى سلطان مصر من قبل وزارة الخارجية اشارة الى الغائها . ولم يحن الوقت للكلام على الاسلوب الذي يؤدي الى هذه الغاية ولكني اريد ان اوجه الافكار الى امر اشرت اليهِ سابقاً وهو ان الاجانب المقيمين في مصر ليسوا اجانب بالمعنى الذي نطلقهُ على الفرنسويين الساكنين في انكلترا او الانكليز الساكنين في فرنسا لان السياسة والعدالة تقضيان بان يحسبوا مصريين ولذلك ارى انهُ يجب لدى الغاء الامتيازات ان توضع طريقة مرضية لاشراك الاوربيين سكان مصر في حكومة البلاد حتى يصير صوتهم مسموعاً فيها

والامر الثاني مهمٌّ كالاول او اهم منهُ فان الجرائد المحلية قامت في وقت من الاوقات وحاولت اثارة الرأي العام حتى اضطرت الحكومة الى تقييدها . وهاج مدَّعو الوطنية وصخبوا كثيراً واتسع نطاق الدسائس في عهد عبد الحميد وبذل اصحابها جهدهم ومع ذلك كله بقيت السكينة سائدة على البلاد . واخيراً نهض علينا دعاة الاتراك والالمان وتوسلوا بالغيرة الدينية فلم يروا غير الاعراض في مصر والسودان . واعرب الجميع عن اخلاصهم وولائهم للحكومة الانكليزية . نعم ان لوجود الحامية الانكليزية في القاهرة والاسكندرية والخرطوم الشأن الاكبر في ذلك ولكن هناك امر آخر لهُ في نظري مقام رفيع جدًّا وهو ان السكان لا يشكون

الآن من ضيم ولا من جور واذا كان الناس كذلك فتحريض المحرضين واغراء المغرين لا يؤثران فيهم تأثيراً يذكر . ولماذا لا يشكو السكان ولا يتذمرون والجواب لان الحكومة لا تنفق اموالها الاَّ بالاقتصاد التام فلا تضطر ان تحمِّل الشعب ضرائب باهظة . ويستحيل ان تقنع الفلاح المصري او الرجل السوداني انهُ مظلوم وهو يرى الضرائب تجبى منهُ في مواعيدها من غير حيف وهي اخف مما كانت على اسلافهِ

ولقد بسطتُ الكلام على هذا الموضوع مراراً قبل الآن ولا ازال اعود اليهِ لاني اعتقد ان لهُ اهمية سياسية كبرى فاننا في مصر والسودان لا رابطة بيننا وبين السكان لا في الجنس ولا في الدين ولا في اللغة فيجب ان تكون الرابطة بيننا وبينهم في المصالح واهم هذه المصالح كلها تخفيف الضرائب عنهم فيجب ان تبقى على اخفها

ثم ان بعض ساسة الانكليز يطلبون ان يزاد التعليم في مصر تمهيداً للحكم النيابي اما انا فاعتقد ان التعليم وحدهُ لا يكفي لذلك بل لا بدَّ من ان تتغير معهُ الاخلاق والطباع وهذا التغير بطيء يقتضي زمناً طويلاً وليس الكلام فيهِ من غرضي الآن وانما اشرت اليهِ لانهُ لا يحسن ان يزاد ثقل الضرائب لاجل التعليم . ويضاف الى ذلك رغبة الحكام في عمل الاعمال الكثيرة الدالة على التقدم كالسكك والكباري والمستشفيات ونحو ذلك من وسائل العمران فانها كلها حسنة لذاتها متى توفَّر المال اللازم لها ولكن لا يجوز ان تزاد الضرائب لاجلها فعلى رجال الحكومة في مصر والسودان ان لا يعملوا عملاً من هذا القبيل الاَّ بعد ان يثبت لهم ان عملهُ لا يثقل على كاهل الخزينة ولا يكلف البلاد ضرائب جديدة . نعم يجب عليهم ان يوسعوا نطاق التعليم ولا سيما التعليم الصناعي وتعليم البنات وان ينشئوا الاعمال العمومية النافعة ولكن يجب عليهم ايضاً ان يقتصروا في ذلك كلهِ على ما يكن عملهُ من غير ان تضرب على الاهالي ضرائب جديدة ثقيلة

ان الحرب الحاضرة لا بدَّ من ان تضيق على الخزينة المصرية وتلجئ الى توقيف بعض الاعمال النافعة وتأخير كثير من المصالح العمومية ولكن يحق لنا ان نقول ان هذه الضيقة ستكون وقتية وتزول . ومالية الحكومة المصرية مبنية على اساس متين والمال الاحتياطي متوفر لديها فيجب ان تجتاز هذه الازمة من غير ان تلجأ الى وضع ضرائب جديدة ولكنني قرأت بالاسف في بعض الجرائد ان مدينة الاسكندرية عازمة ان تعيد المكوسية وهي ضريبة قبيحة لا مسوِّغ لها لانها تُفرَض على الحاجيات التي يحتاج اليها الفقراء وزد على ذلك انها تغري صغار المستخدمين بالاختلاس فاربو ان لا يكون لهذه الضريبة محل في ايرادات الحكومة المصرية

الفصل الاول

ارتقاء عباس الثاني الى عرش الخديوية

قال لورد كرومر بلغني في السابع من يناير سنة ١٨٩٢ ان الخديوي توفيق مريض لا يرجى فصعدت حالاً الى حلوان حيث كان سموه مقيماً وقابلت طبيبهُ الالماني (الدكتور هس) فاخبرني انهُ في حالة النزع لا يعيش اكثر من ساعات قليلة . فرأيت للحال ان لا بدَّ من المبادرة الى الاحتياط التام والاَّ وقعت مشاكل سياسية كبيرة فتذاكرت مع مصطفى باشا رئيس النظار وتغزان باشا ناظر الخارجية والسر الون بالمر مستشار المالية . وبحسب الفرمان السلطاني الصادر سنة ١٨٧٣ تنتقل الخديوية الى البرنس عباس فاجمع رأينا على المناداة بهِ حال وفاة ابيهِ . الاَّ ان الفرمان يجعل سن الرشد في الثامنة عشرة ولم نكن نعرف تاريخ ميلاد البرنس عباس ولكننا وجدنا رجلاً قضى سنين كثيرة في خدمة الخديوي توفيق فاخبرنا ان البرنس عباس ولد في ١٤ يوليو سنة ١٨٧٤ فهو بحسب ذلك لا يبلغ سن الرشد الاَّ في ١٤ يوليو سنة ١٨٩٢ وحينئذٍ فالفرمان يقضي بان يقام لهُ مجلس يتولى شؤون الخديوية الى ان يبلغ رشدهُ . وكنت اود ان لا يقام هذا المجلس خوفاً من الدسائس والمشاكل التي قد تقع في خضون ذلك واتفق ان راجداً امرَّ الينا قائلاً ان سني الرشد للامير المسلم تحسب بالحساب القمري فسُرَّني عني لان السنة القمرية تنقص ١١ يوماً عن السنة الشمسية وعليهِ فقد بلغ البرنس عباس سن الرشد في ٢٤ دسمبر سنة ١٨٩١ اي قبل وفاة ابيهِ باربعة عشر يوماً

وقرَّ القرار على ان يدعى البرنس عباس من فينَّا حال وفاة ابيهِ ويرسل الخبر الى السلطان ويبقى النظار في مناصبهم الى ان يصل البرنس عباس ويتولى حكومة بلادهِ

وعدت الى القاهرة الساعة السابعة مساء وتوفي توفيق باشا ذلك اليوم . وجرينا على ما قررناهُ في حلوان وصادق السلطان على ما تمَّ . وفي اليوم التالي اخبر سفيرهُ في لندن لورد سلسبري ان الحضرة السلطانية سمَّت البرنس عباساً خديوياً لمصر على اثر موت ابيهِ وان رئيس النظار انتُدب لقيام بمهام الحكومة الى ان يصل الخديوي الجديد

ولما وصل الخديوي الى مصر في ١٦ يناير اصطفت الجنود الانكليزية والمصرية في ساحة عابدين ترحيباً بهِ وتلي تلغراف السلطان وصدحت الموسيقى الانكليزية والمصرية بالنشيد العثماني وكان الغرض من ذلك ان يرى الجميع ان الحكومة البريطانية تعترف بحقوق السلطان المشروعة ولو كانت تؤيد الخديوي . انتهى

وقد ذكرنا ذلك في المقطم الصادر في ١٦ يناير سنة ١٨٩٢ فقلنا ان عطوفة مصطفى باشا فهمي رئيس النظار تلا الرسالة البرقية التي وردت عليهِ من فخامة الصدر الاعظم باسناد الخديوية الجليلة الى سمو الامير فصدحت الموسيقى الانكليزية على اثر ذلك بالسلام الشاهاني العثماني . وقلنا في التعقيب على ذلك في اليوم التالي « وبينما الفاظ الرسالة البرقية ترنّ في الاذان ومعانيها تتردد في الاذهان نفخ الجنود الانكليز في اصوارهم السلام العثماني وارتفعت الايدي الى الجباه علامة التحيّة والاكرام فاعتزّ العثمانيون واقرّت نفوسهم وابرقت اسرتهم وتحقق الناس بالدليل المحسوس ان ذلك المشهد المشهود مشهد عثماني يطأ ارضاً عثمانية ويستظل بظلال عثمانية وما كنا نودّ الاّ ان يكون دولة الغازي المعتمد العثماني صحيح الجسم معتدل المزاج فيراهُ العثمانيون واقفاً في صدر ذلك المشهد ينظر بعينيهِ ويسمع باذنيهِ ما يشرح خاطرهُ ويقرّ ناظرهُ ويبطل دعوى من زعم ان الظلال العثمانية تقلّصت عن الديار المصرية وان السؤدد البريطاني حل محل السؤدد العثماني » انتهى . فان مختار باشا الغازي مرض حينئذٍ او تمارض حتى لا يشهد ذلك الاحتفال لانهُ سعى ليقنع الخديوي عباساً بالتعريج على الاستانة وتلقي الاوامر منها قبل وصولهِ الى مصر فلم يفلح ولا ندري لماذا يتبع الناس احياناً كثيرة في ما يحاولون الهرب منهُ وهذا يصدق على العجماوات كما يصدق على نوع الانسان فان رجال الدولة العثمانية لم يتفكوا يناضون انكلترا حتى ارغموها على فعل ما كانوا يحاذون منهُ

ثم قال لورد كرومر وثبّت الخديوي النظار سيفه مناصبهم حالاً بعد وصولهِ ولقد استحسنت ما رأيتهُ منهُ في مقابلتي الاولى لهُ وكتبت الى لورد سلسبري في ٢١ فبراير « اني ارى ان الخديوي سيكون شديد الميل الى بلادهِ » ولقد قادهُ هذا الميل الى كراهة الاتراك في اول الامر لا الى كراهة الانكليز . ثم زادت العلاقات بينهُ وبين الاستانة توتراً الى ان جاءت مسألة الفرمان ودامت ثلاثة اشهر وانتهت بفوز مصر انتهى

ولم يفصل لورد كرومر هذه المسألة اعتماداً على ما ذكرهُ عنها في كتابهِ مصر الحديثة والكلام عنها هناك وجيز جداً وخلاصتهُ ان فرمان التولية جعل الحد الشرقي لمصر من السويس الى العريش فاخرج شبه جزيرة سينا وهو في الاصل من خليج العقبة الى العريش فيشمل جزيرة سينا كلها وبعد اخذ وعطاء سلّم السلطان بالرجوع الى الحد القديم وقرئ الفرمان بمظاهر الاحتفال

وقد ظهر الآن ان غرض الدولة العثمانية من تغيير الحد في فرمان التولية او غرض الالمانيين وتلامذتهم مثل دولة مختار باشا الغازي هو ان يجعلوا شبه جزيرة سينا مقرّاً للحصون

والجنود التي تهاجم مصر وتردها الى تركيا ثم الى المانيا لكن الانكليز لم يفتهم ذلك فاطّلعوا على صورة الفرمان قبل ارساله الى مصر واصرّوا على انهُ يجب ارجاع الحد الى ما كان عليهِ حتى تبقى بلاد سينا في حوزة الحكومة المصرية ونجحوا في ذلك فاعتقد مختار باشا ان الامر كلهُ في فشل سياسته واقع على الوزارة المصرية بنوع عام وعلى رئيسها مصطفى باشا بنوع خاص

قال لورد كرومر في هذا الصدد « ان المسيو ده رفرسو قنصل فرنسا الجنرال لحج لي الى انهُ يحسن تغيير الوزارة واختيار رئيس للنظار اشد عزيمة من مصطفى باشا وهو يريد اقل ميلاً الى انكلترا . وبعد قليل اخّ مختار باشا على الخديوي ليغير الوزارة واشار على مصطفى باشا ان يستعفي . وهذا التعرّض من مختار باشا منافٍ لمنطوق الفرمان فايدت الخديوي في رفضهِ ما طلبهُ منهُ مختار باشا فبعث بتلغراف الى السلطان يشكو اليهِ مما فعلهُ مختار باشا ثم استدعى مختار باشا اليهِ مع النظار وابان لهُ انهُ واثق تمام الثقة بنظارهِ وكان لذلك وقع حسنٌ في الاستانة فاعطت رتبًا ونياشين لمحرري جريدة تطعن في الانكليز انتقامًا منهم . ومن ثمَّ زاد اعتماد الخديوي على انكلترا لانهُ اصبح محتاجًا الى تأييدها »

وقد شرحنا ذلك في المقطم الصادر في ١٣ ابريل سنة ١٨٩٣ حيث قلنا « تشرف دولة الغازي مختار باشا بمقابلة الجناب الخديوي اول امس وطلب الى سموهُ ان يحل الوزارة الفهمية مقابل ما تمَّ لمصر في مسألة شبه جزيرة سيناء فيكون سموهُ قد قابل بذلك جميلاً بجميل . فتلقى الجناب العالي طلب دولة الغازي بالعجب والاستغراب واجابهُ بكلام محصلهُ اني راضٍ عن وزارتي وقد وضعت فيها ثقتي ولست احب ان احداً يتعرّض لما هو من خصائصي ولا تعلق لغيري بهِ . . . وفي المساء كانت الليلة الرابعة عشرة من شهر رمضان المبارك وقد اجتمع حضرات النظار في جامع القلعة ينتظرون قدوم الجناب العالي يجيء دولة الغازي الى هناك قبل مجيء الجناب العالي وقابل عطوفتلو مصطفى باشا فهمي على انفراد وقال لهُ كلامًا محصلهُ اني مصرٌّ على سقوط وزارتكم واراى ان الاولى لكم ان تبادروا الى الاستعفاء

« ولما حضر الجناب العالي التفتَ الى عطوفتلو رئيس النظار فرآهُ منقبضًا على خلاف ما يعهدهُ منهُ فسألهُ عن شأنهِ فقال لهُ اني اخبر سموكم بعد تمام الاحتفال . وبعد انقضاء الاحتفال اخبرهُ بكلام دولة الغازي . فساء ذلك سموهُ وقال لعطوفتهِ قد جرى بيننا كذا وكذا واظهرت لدولتهِ اني لا اسمح بتعرّض احد لما هو من خصائصي . فستأذن عطوفتهُ سموهُ في اخبار سائر النظار بذلك فاذن لهُ

« ولما علم النظار بما كان اجتمعوا امس صباحًا بسمو الخديوي المعظم وتشاوروا في الامر ثم رفع

سموه رسالة برقية الى الجلالة الشاهانية يشكو فيها من تعرض دولة الغازي لما هو من خصائص سموه وتداخله في امور حكومته . وكان دولة الغازي يتنزه مع دولة المشير احمد ايوب باشا (الذي جاء بالفرمان) في جهة الاهرام فلما عاد من النزهة ارسل سمو الخديوي المعظم يستقدمه الى سراي عابدين العامرة فتوجه من ساعته وصعد الى قاعة الاستقبال فاذا سموه محفوف بحضرات النظار . ولما جلس دولته قابله الجناب العالي بالشكوى من تدخله في شؤونه . واخرج صورة الرسالة البرقية التي بعث يشكوه بها الى جلالة مولانا السلطان الاعظم ودفعها الى دولته قائلاً اني ارسلت هذه الرسالة الى الجلالة الشاهانية واني اريكم اياها لتكونوا على بصيرة »

وواضح من ذلك ان الخديوي كان حتى ذلك الوقت ميالاً الى انكلترا معتمداً على تعضيدها له الاّ ان سيل اكثر الناس كان حينئذٍ مخالفاً لميل الخديوي حتى لقد قال لنا بعضهم ان يوم قراءة الفرمان كان يوم بؤس فحزنوا فيه كأنهم في مأتم لاعتقادهم ان الفوز فيه كان للسياسة الانكليزية على السياسة العثمانية مع انهم من ابناء الذين غزوا الشام وكادوا يصلون الى ابواب الاستانة . وسبب ذلك واضح لنا نحن الشرقيين ولو لم يفهمه الانكليز ولا غيرهم من الاوربيين لاننا لا نزال نفضل العاطفة الدينية على كل عاطفة اخرى مهما كان مذهبنا ولا ننكرها الاّ اذا قيل لنا انها هي التي تستولي علينا

ومن المحتمل ان هذه العاطفة لا تظهر ظهوراً جلياً اذا لم تجد مثيراً يثيرها من الجرائد والخطب وما اشبه اما في ذلك الوقت وقبله وبعده فان خصوم انكلترا لم يدخروا وسعاً في اغراء الجرائد المحلية من عربية وافرنجية على الانكليز وعلى المقطم ايضاً لانه لم يأخذ اخذها فاضطررنا ان نجاهد بقلمنا يوماً بعد يوم كما يظهر لمن يطالع اعداد المقطم في ذلك الحين ومع ذلك لم نستطع توقيف ذلك التيار لانه تفرع بالعاطفة الدينية فتمكن اصحاب الدسائس من ايغار صدر الخديوي على وزارته كما سيجيء في الفصل التالي . وكان المظنون ان اليد الطولى في ذلك لرجال فرنسا وروسيا ولا شأن لالمانيا فيه بل انها كانت تؤيد انكلترا ولكن اتضح بعدئذٍ انها هي ايضاً كانت تسعى سراً لمقاومة انكلترا بكل جهدها . والناس في تنازع البقاء يتوسلون بكل وسيلة ويقولون ان انت لم تغلب فاخلب وان تفاوتوا في ذلك حسب تفاوتهم في الاخلاق وشبعهم من الدنيا